النتائج و التوصيات

النتائج:

1. لم ترد الحكومة البريطانية صرف أي مبالغ من الخزينة البريطانية في السودان و كان العجز في الميزانية يصرف من الخزينة المصرية .
2. بعد ضغوط من مصانع لانكشير و روابط مزارعي القطن تم إنشاء مشروع الجزيرة و خزان سنار لمد مصانع لانكشير بما تحتاجه من مواد خام و سخرت الموارد الطبيعية و الموارد البشرية بابخس الأثمان .
3. النمو التنموي الذي أحدثه الاستعمار يتركز الاستثمارات في مشاريع الصادر في وسط السودان دون المناطق الأخرى أدى إلي إهمال مناطق السودان الأخرى بل تفويق التطور الطبيعي للقطاع التقليدي يجذب العمال من القطاع التقليدي بكل السبل من لجوئها لزعماء القبائل و فرض ضرائب لإجبارهم للعمل في مشروع الجزيرة مما أدى إلى ازدواجية الاقتصاد القطاع الحديث و القطاع التقليدي .
4. ركزت الخدمات التعليمية و الصحية في المناطق الأكثر تقدماً مما أدى إلي تشويه عملية التنمية و تفاوتاً بين الأقاليم .
5. حاولت الحكومة الاستعمارية فصل الجنوب عن الشمال بإهمال التنمية فيه و زرع الفتنة و الكراهية بين أبناء الوطن الواحد و إنشاء نظامين للتعليم (المنظمات التبشيرية في الجنوب و التعليم الحكومي في الشمال) و طبق قانون المناطق المقفولة .
6. أوضحت إحصاءات عام 1956م مدى التفاوت في التنمية بين الأقاليم المختلفة و حيازة الإقليم الذي يضم النيل الأزرق و الخرطوم و كسلا و الشمالية على جل الاستثمارات و الناتج المحلي الإجمالي بينما الإقليمين الغربي و الجنوبي أصبحا متخلفين عن باقي الأقاليم .
7. ضعف التكامل بين القطاعات الاقتصادية .
8. محاولات الحكومة الوطنية لتنمية الاقتصاد في الفترة بين 1956م – 1970 م لم تكلل بالنجاح في تضييق الفجوة بين الأقاليم فنجد أن الإقليم الشرقي و الذي يضم النيل الأزرق و الخرطوم و كسلا و الشمالية كان به زيادة مستمرة في الاستثمارات الحكومية و قامت به أربعة مشروعات (مشروع الطاقة و امتداد المناقل و خشم القربة و مصانع السكر (الجنيد و حلفا الجديدة) و يحتوي الإقليم على 85% من الزراعة المطرية الآلية

و المروية و 90% من الصناعات أي استخدمت نفس النمط الاستعماري السابق و لم تهتم بالزراعة التقليدية الذي يضم 70% من السكان .

9. تردي الشروط التجارية لاعتمادها سلعة واحدة وهي القطن .
10. ضعف الشبكات النقل و عدم وجود إحصاءات كافية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية .
11. طبق الفكر الاشتراكي عام 1970م تم التراجع عنه إلى سياسة مغايرة و هي سياسة الانفتاح مما أدى إلى تضييق دور القطاع الخاص مما أدى إلى تضخم قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي على حساب القطاعات الإنتاجية .
12. عجز الإيرادات غير الضريبية عدم مرونة الإيرادات الضريبية إلى جانب زيادة الإنفاق الجاري(تطبيق الحكم الشعبي المحلي و التوسع في المناشط المدنية و العسكرية و التضخم المالي و الإعانات لتثبيت تكاليف المعيشة) أدى إلي نقص الموارد المحلية في الخطة الخمسية أدت إلى فشلها في الوصول إلى أهدافها .
13. التحويلات المالية بين المركز و المديريات لم تخضع لمعايير الجهد الضريبي و سعة الضريبة فاغلب التحويلات المالية كانت لإقليم الشمالية و كسلا و الخرطوم و الوسط و لم تأخذ تلك التحويلات باعتبار التحركات السكانية الكبيرة بين الأقاليم مما زاد الفجوة بين الأقاليم .
14. ازداد الفقر بمعدل 0.5% في عدد الرؤوس وهو معدل يساوي معدل النمو السكاني لعدد الأسر في السودان فكان الفقر على مستوى القطر 52.5% عام 1968م و ارتفع إلى 54% عام 1978م ولكن نجد أن الحالة الاقتصادية للفقراء رغم ازدياد عددهم قد تحسنت في نفس الفترة لان متوسط دخلهم قد ازداد بمعدل سنوي قدره 20.17% و الفقر الريفي أعلى من الحضري .
15. عدم وجود استراتيجية صناعية أدى إلى التركز الصناعي في العاصمة و الجزيرة بينما المناطق الأخرى لم تحظى بذلك .
16. الصناعات تعمل بأقل كثيراً من طاقتها القصوى .
17. ظل الإنفاق على الصحة ضعيفاً و تركزت الخدمات الصحية في مناطق معينة و الاهتمام بالصحة العلاجية دون الوقائية .
18. الخدمات الصحية و التعليمية ظلت تشكل تفاوتاً بين الأقاليم المختلفة .
19. انتشار الأمراض الوبائية و أمراض سؤ التغذية و الأمراض المرتبطة بالبيئة و الفقر .

20. سياسات الإصلاح الاقتصادي التي نادت بترشيد الصرف الحكومي و رفع الدعم عن السلع الضرورية مما اثر على الخدمات الاجتماعية و القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد .
21. اعتمدت الخطة الستية على تقديرات غير حقيقية للمتغيرات الاقتصادية .
22. انخفاض معدل النمو الاقتصادي متلازماً مع سؤ توزيع الدخل و معدلات عالية من التضخم مما أدى إلى تدهور كلي في مستوى المعيشة للسواد الأعظم من السكان .
23. تدهور إدارة الاقتصاد على المستويات المختلفة و كانت الحلقة الأضعف في الأداء الاقتصادي .
24. كان هنالك زيادة متنامية في الاستهلاك الخاص و يمكن تفسير ذلك بالزيادة الكبيرة في الأسعار المحلية و كان لزيادة الاستهلاك للسلع المستوردة و ليس المنتجة محلياً و هذا يعني سحب موارد الاقتصاد بدلاً من دعمه و نقص المعروض محلياً .
25. تفاوت كبير في فرص التعليم لمن هم في سن التعليم بين الأقاليم المختلفة الإقليم الشمالي و الاستوائية 97% و 84% على التوالي و 73$ و 76% في كل من الخرطوم و الوسط بينما باقي الأقاليم اقل من 10% مما يعني أن نصف الشباب السوداني يضعون أرجلهم على أعتاب القرن الواحد و العشرين وهم يحملون الطاقات المعطلة و الضغائن و الأحقاد .
26. حال الأجزخانات و المستشفيات و المراكز الصحية و معداتها تدنت مستوياتها و تهالكت المباني و انعدام الدواء و هجرة الفنيين و الأطباء إلى الخارج و ظهور العلاج الطبيعي و تحول كبار الموظفين إليه .
27. تركز الكوادر الصحية و أصبح 10% من السكان في العاصمة القومية يتمتعون بحوالي 75% من خدمات القوى العاملة في الحقل الصحي بينما 25% موزعة على بقية الأقاليم الأخرى .
28. ارتفع عدد الفقراء (عدد الرؤوس) من حوالي 54% عام 1968م إلى 78% عام 1978م و أصبح حوالي 83% من الأسر في الريف تحت خط الفقر عام 1978 بعد أن كانت النسبة 64% عام 1968م, و أصبح الفقر الحضري 53% عام 1978م بعد أن كان 20% عام 1968م و قد انتشر الفقر على مستوى القطر و تدهورت الحالة الاقتصادية للفقراء (فجوة الفقر) خلال فترة تطبيق البرنامج الهيكلي .
29. التدهور في الإنتاج الصناعي العام و الخاص و التوزيع الغير عادل للصناعات التي تم التصديق بها للفترة 80\81 – 83\84 فقد تم التصديق بحوالي 77% من

الصناعات في كل من العاصمة و الإقليم الأوسط و حوالي 72% من الصناعات الخاصة .

30. في فترة الإنقاذ تم تطبيق سياسات هيكلية و التي هي أكثر صرامة مما نادى بها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي, انخفض الإنفاق الحكومي و تم رفع الدعم عن السلع الأساسية .

31. لم يحدث تغيير في الهيكل الاقتصادي في صالح القطاعات المنتجة و إنما تناما قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي .

32. أثبتت الضرائب عدم مرونتها للنمو الاقتصادي و زيادة الإيرادات غير الضريبية بعد استخراج البترول .

33. كانت هنالك محاولات لتقليص الفجوة بين الأقاليم عن طريق التحويلات المالية الاتحادية و لم تطبق المؤشرات مما أدى إلى أن يظل الحال كما هو عليه على ا لرغم من بعض التحسن .

34. انكماش الصادرات التقليدية لان عائدات النفط لم تستخدم لتحفيز الصادرات غير النفطية .

35. حدث فائض في الميزان التجاري بعد تصدير البترول .

36. تركزت البنوك في الخرطوم و لم تحظى المناطق الأخرى بما يتناسب مع عدد السكان و لم تساهم البنوك في رفع مستوى المعيشة للمناطق الريفية بالقروض الميسرة و المساهمة في العملية التنموية .

37. مثلت الديون الخارجية عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد و بلغت 17.194 مليار دولار عام 2005م .

38. انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كبيرة بعد نجئ الإنقاذ من 500 – 800 مليون دولار إلى 50 مليون دولار .

39. كانت هنالك زيادة ملحوظة في قطاع الزراعة التقليدية مع انخفاض الإنتاجية وذلك لتغير هيكل سوق العمل , وهبوط الطلب على العمل خارج الزراعة التقليدية .

40. نجد أن الإنفاق الاتحادي على الأمن و الدفاع بالإضافة إلى القطاعات السيادية تمثل حوالي 80% من الأجور و المرتبات و السلع و الخدمات تاركة فقط 20% لكل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية عام 2005م أي بعد السلام . ففي عام 2007م نجد أن الصرف على الأمن و الدفاع يعادل مجموع التحويلات الاتحادية للحكومات الولائية في الشمال و كلاً يحصل على 19% من جملة الإنفاق الحكومي .

41. في دراسة لمنظمة الأغذية العالمية نجد أن هنالك فجوات غذائية في كل من الجنوب وولايات النيل الأزرق و كسلا و البحر الأحمر و النيل الأبيض .
42. عدم تناسب توزيع الموارد المالية بين الخدمات العلاجية و الوقائية أدى إلى تردي البيئة و انتشار أمراض الملا ريا و البلهارسيا و الأمراض الأخرى إلى جانب مساهمة النمط التنموي الزراعي و الصناعي في انتشار هذه الأمراض و التحيز الحضري في نظام العلاج .
43. زيادة معدلات الفقر أدت إلى ازدياد أمراض سؤ التغذية و أعلى نسبة كانت في ولاية كردفان و الخرطوم لزيادة أعداد النازحين إليها .
44. أعلى الولايات في نسبة التحصين ولاية الجزيرة و النيل و الخرطوم بينما اقل الولايات جنوب و غرب دارفور .
45. مياه الشرب الصالحة في الشمالية أعلى نسبة أما أدنى نسبة ولاية البحر الأحمر و جنوب دارفور , أما التصريف الصحي فنجد الشمالية أحسن الولايات و اسواءها ولاية القضارف مما يؤدي إلى تفشي الأمراض الوبائية .
46. تركزت الخدمات الصحية و القوى العاملة في كل من الجزيرة و الخرطوم بينما أدناها في ولاية غرب دارفور .
47. سياسة التحرير أدت إلى زيادة تكلفة الخدمات الصحية و التعليمية و انتشر التعليم الخاص و العلاج الخاص التي لا يرتادها إلا الأغنياء .
48. نجد أن الفقر ازداد شدة و عمقاً بين عام 1990م إلى 1996م و ازداد على نحو كبير في المناطق الريفية و هذا يؤكد الارتباط بين السياسات الهيكلية و التصحيحية و الفقر الذي ضرب المناطق الريفية بشدة .
49. تمثل الوحدات الإنتاجية الصغيرة 93% من جملة المشاريع الصناعية بالرغم من أن 78% من القيمة المضافة تأتي من الصناعات الكبيرة بمعنى آخر إن الصناعات الصغيرة و الوحدات الإنتاجية بها النسبة الأعلى من القوى العاملة .
50. لم تكن هنالك معايير دقيقة في عملية الخصخصة فقد وضعت المؤسسات الرابحة و الخاسرة في قائمة واحدة و تمت عملية الخصخصة بصورة عشوائية مما أدى إلى إهدار المال العام و تم تنفيذها في فترة قصيرة و لم تتم رقابة المؤسسات التي تحولت إلى القطاع الخاص من حيث جودة أدائها و انسيابها مع القطاع العام لسياسة الدولة الإنتاجية .

التوصيات

1. لابد من إيجاد تنمية اقتصادية و اجتماعية بديلة تعمل على تحقيق العدالة و التوازن الإقليميين و استمراريتها بالقدر الذي يحقق التوازن في فرص التنمية و تدفق الاستثمارات .
2. زيادة دعم القطاع الزراعي الذي يمثل القطاع القائد و يمثل النسبة العالية من القوى العاملة .
3. لابد من الاهتمام بصغار المزارعين في المناطق الريفية و الرعاة و الذين يمثلون 70% من السكان و دعمهم لزيادة إنتاجهم و إنتاجيتهم. و إيجاد سياسة فعالة و شاملة في دعم الأسعار و توفير الهياكل الأساسية لنقل المدخلات و الإنتاج للأسواق و توفير البزور المحسنة و إيجاد التمويل الريفي .
4. إنشاء الجمعيات التعاونية في الريف بدعم حكومي و يمكن أن يؤدي ذلك إلى توفير متطلبات الزراعة .
5. ربط الإنتاج بالتصنيع الزراعي و إيجاد تكامل بين القطاع الزراعي و الصناعي و استخدام إستراتيجية التصنيع الريفي الذي يستغل الموارد العاطلة و تضييق الفجوة بين الأقاليم و يخفض الهجرة من الريف إلى المدن .
6. إنشاء الطرق الزراعية الريفية و العبارات و الكباري و المزلقانات التي تسهل حركة الإنسان و الحيوان و المنتج و المدخل الزراعي .
7. تطوير استثمارات مصادر المياه الجوفية لاستقرار المزارعين و الرعاة في مناطق الزراعة التقليدية و استخدامها في الزراعة و الشرب .
8. إزالة معوقات القطاع الصناعي من نقص السعة الإنتاجية بإتباع سياسات تؤدي إلى التكامل الراسي بين الصناعات ذات الإنتاج الواحد أي إنشاء صناعات ذات روابط قوية مما يؤدي إلى انتشار عدد من الصناعات تتكامل مع بعضها البعض بدلا من الاعتماد على المواد الخام المستوردة لتخلق التوظيف .
9. لابد من إيجاد تكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لأنه بدون هذا التكامل لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية حقيقية .
10. تعزيز قدرات أجهزة المعلومات و المعلوماتية و رفدها بالتقانات الحديثة و تنفيذ المسرحات الأساسية و من أهمها التعداد الزراعي و الحيواني الشامل في كل ولاية دون هذه المعلومات المهمة لا يمكن إجراء عملية التخطيط الاقتصادي .

11. زيادة مرونة النظام الضريبي من خلال الاعتماد على الضرائب المباشرة و تقليل الضرائب الغير مباشرة التي لها مرونة داخلية قليلة و تؤثر على الطبقات الفقيرة في المجتمع .
12. زيادة الدعم الاتحادي للولايات مع الأخذ بمعايير الجهد الضريبي و السعة الضريبية للولايات و المحليات ينظر في الاعتبار اعتماد مؤشرات و معايير شفافة و نزيهة للوصول إلى التوزيع الأمثل للموارد و تنشيط الإيرادات الذاتية على مستوي المحليات و بالتالي يمكن أن يحدث تضييق للفجوة بين الولايات .
13. توجيه الموارد البترولية للتنمية الزراعية في كل المناطق الريفية و المهمشة و من شان ذلك تحقيق الأمن الغذائي للبلاد ويسهم إسهاما فعالاً في توفير فرص العمل و في تقليل حدة الفقر و بالتالي الفوارق بين المناطق .
14. لابد من استخدام متحصلات البترول في تحفيز الصادرات التقليدية و تنويع الصادر .
15. لابد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لان هنالك مجالات لا يستطيع القطاع الخاص الدخول فيها لإزالة الآثار السلبية لحرية السوق .
16. زيادة الإنفاق على الرأس مال البشري لما له من أثار على العملية التنموية و الإنسان هو محور التنمية .
17. لابد من تعميم التعليم الابتدائي و بناء المداري في المناطق الفقيرة مما للتعليم من اثر بالغ على عملية التنمية .
18. الاهتمام بالصحة الوقائية و الرعاية الصحية الأولية و التي تؤثر بصورة مباشرة على صحة الإنسان مثل مياه الشرب و التصريف و التغذية إذا ما تم ذلك سيؤدي إلى تقليل القرف على الصحة العلاجية .
19. الاهتمام بمعايير العدالة في توزيع الخدمات الصحية بين الولايات المختلفة و بين المدينة و الريف .
20. لابد من تبني سياسات و استراتيجيات لخلق الوظائف في مختلف القطاعات الاقتصادية و توسيع الطاقات الإنتاجية للاقتصاد من خلال استثمارات جديدة لمشاريع تستخدم إستراتيجية تكثيف العمل وخلق هذه الوظائف ليقلل من معدل البطالة بين الفقراء وزيادة الطلب و بالتالي زيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد و بالتالي تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي .

21. لابد للحكومة من تخصيص موارد مالية كافية للتخفيف على الطبقات الضعيفة نتيجة للحروب الأهلية و الظروف الطبيعية الصعبة و الأزمات الاقتصادية و فشل الحصاد الزراعي .....الخ .
22. لابد من إيجاد معايير دقيقة لعملية الخصخصة إذا ما تمت لاحقاً و الاستفادة من التجارب السابقة في دول العالم و معالجة الآثار السالبة التي تركتها عملية الخصخصة .
23. لابد من الاجتهاد في اختيار الكوادر الأمينة و الصادقة لتولي المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك لتخفيف معدلات الفساد المتزايد .
24. زيادة النفقات التنموية و توجيه الإيرادات للقطاعات المنتجة لخفض معدلات التضخم و التقليل من الصرف الغير إنتاجي .
25. تقليص هيكل الحكم الفيدرالي مما يؤدي إلى خفض الإنفاق و الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف الإدارية .
26. لابد من وجود استقرار سياسي و لا يتاتى ذلك الأمن خلال حكم ديمقراطي يأتي من خلال الشعب مما يقلل من الصرف على الأمن و الدفاع و الشرطة و بالتالي يتأثر الاقتصاد القومي و الحياة للناس بصورة ايجابية .
27. تساعد الديمقراطية في كشف الأخطاء أو التجاوزات سواءً في السياسات الاقتصادية أو الممارسات التنفيذية على كل مستويات الحكم .
28. تعطي الديمقراطية حق مساءلة أي مسئول و تؤدي إلى الكفاءة الإدارية التي تحقق أقصى قدر من الرفاهية للشعب بأقل تكلفة و تهتم بالمواطن .
29. تؤدي إلى تناغم بين الحكم المركزي و الا مركزي في قسمة الموارد و الاختصاصات و كذلك لتنسيق في السياسات .

دراسات مستقبلية

1. معايير واستراتيجيات البنوك في فتح الفروع المصرفية في السودان
2. السياسات المالية وأثرها على التنمية غير المتوازنة في السودان
3. المتر تبات الاجتماعية والاقتصادية لغياب التوازن التنموي في السودان
4. مشكلة التكامل بين القطات الاقتصادية في السودان
5. التفاوت وعدم المساواة في الدخول والفرص وأثرها على التنمية والعدالة الاجتماعية .